الأمم المتحدة

A/67/117

الجمعية العامة

Distr.: General
28 June 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٩٦ (ح) من القائمة الأوَّلية*

استعراض وتنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة التي أضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا طبقاً لولايته، اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وخلال فترة الإبلاغ، واصل المركز الإقليمي تقديم مساعدته إلى الدول الأعضاء وإلى المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا تعزيزاً للسلام والأمن ونزع السلاح.

وفي ضوء الآثار المدمِّرة التي ما زالت تنجم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي وللاستقرار في المنطقة، إضافة إلى التحديات التي يواجهها عدد من الدول الأفريقية فيما يتصل بإضفاء الطابع المهني على قواتها الدفاعية والأمنية، فقد ركزت أعمال المركز الإقليمي على الجهود الرامية للحد من تدفق هذه

* A/67/50.

130712 130712 12-39567 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

النوعية من الأسلحة، وكذلك على إصلاح قطاع الأمن. وقدَّم المركز الدعم لتنفيذ التدابير والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى مكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن ذلك مثلاً اتفاقية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغير ذلك من المواد ذات الصلة، التي تتولى أمرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوواس)، واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تُستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا). وبالإضافة إلى مواصلة تهيئة سُبل التدريب لصالح ضباط قوات الدفاع والأمن فيما يتصل بقضايا مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد اضطلع المركز ببحث أكثر تعمقاً بشأن القضايا المتصلة بتلك النوعية من الأسلحة تعزيزاً لفعاليته في الارتقاء بالخدمة التي يقدمها لدول المنطقة مع تزويدها بأنشطة للمساعدة تتفق مع ظروفها. كما عمل المركز الإقليمي في شراكة مع الاتحاد الأفريقي وشبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة على مساعدة الدول الأعضاء في إطار الاستعداد للتوصل إلى معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

وقد تحوَّلت مسؤوليات الأمانة العاملة في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من المركز الإقليمي إلى مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا. ورغم ذلك فقد واصل المركز الإقليمي تقديم المساعدة الفنية والتقنية إلى اللجنة الاستشارية الدائمة في مسائل نزع الأسلحة بما في ذلك الاجتماعان الوزاريان الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون لتلك اللجنة، المعقودان على التوالي في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى ثم في بوجمبورا في بوروندي.

وفي إطار ولايته المتعلقة بالسلام والأمن أسهم المركز الإقليمي في مساعدة قوى الدفاع والأمن بأفريقيا على تطوير مؤسسات فعالة وشاملة ومسؤولة في مجال الأمن من خلال وضع الخطط الاستراتيجية ومدونات قواعد السلوك مع تهيئة سُبل التدريب المهني فيما يتصل بالتثقيف في مجالات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وهذه المجالات ما زالت لها أهميتها في تعزيز السلام والديمقراطية وسيادة القانون.

كما قام المركز الإقليمي بتعزيز المزيد من مشاركة المرأة في قوات الدفاع والأمن في إطار جهد يستهدف دعم تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

وما برح المركز الإقليمي يعمل على تعزيز قدراته في ميادين نزع السلاح والسلام والأمن. ولأن خبرته معترف بها فهو يتلقى العديد من الطلبات لتقديم المساعدة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا. وما زال من

التحديات الرئيسية في هذا المضمار العمل على حشد الموارد المالية والبشرية بما من شأنه تيسير الجهود التي يبذلها المركز الإقليمي في الاستجابة إزاء تلك الطلبات.

على أن المركز يعتمد فقط على التبرعات من أجل تنفيذ برامجه. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء ولسائر الشركاء الذين دعموا عمليات وبرامج المركز من خلال مساهماتهم المالية، وهو يهيب بأولئك القادرين على تقديم المساهمات أن يقدموها إلى الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي لتمكينه من النهوض بالولاية التي أوكلتها إليه الجمعية العامة.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٥

ثانياً – أداء وولاية المركز الإقليمي ٥

ثالثاً – أهداف وأنشطة المركز الإقليمي ٥

ألف – برنامج السلام والأمن ٦

بـاء – برنامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ٩

جيم – برنامج الأسلحة التقليدية ١٣

دال – برنامج أسلحة الدمار الشامل ١٥

هاء – الإعلام والاتصال ١٥

واو – التعاون والشراكات مع الدول الأعضاء ومع المنظمات وسائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ١٦

رابعاً – الحالة التشغيلية للمركز ١٨

ألف – الحالة المالية ١٨

بـاء – الموظفون ١٨

خامساً – الخلاصة ١٩

المرفق – وضع الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعام ٢٠١١ ..... ٢٠

أولاً – مقدمة

١ – في قرارها ٥٨/٦٦ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نوهت الجمعية العامة، مع التقدير، بالإنجازات الملموسة، والأثر الذي أحدثه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا على المستوى الإقليمي، ورحَّبت بمساهماته في نزع السلاح والسلام والأمن على مستوى القارة.

٢ – كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدِّم تقريراً، في دورتها السابعة والخمسين عن تنفيذ القرار. وهذا التقرير مقدم عملاً بذلك الطلب، وهو يغطي أنشطة المركز الإقليمي للفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويرد في المرفق بيان مالي بشأن وضع الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي.

ثانياً – أداء وولاية المركز الإقليمي

٣ – أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في عام ١٩٨٦ في لومي، توغو، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي. ويعمل المركز الإقليمي على أساس الموارد القائمة ضمن نطاق الأمانة العامة وكذلك على أساس التبرعات التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء والمانحون الآخرون. وفي الوقت الحاضر يتم تمويل وظيفة المدير ووظيفة موظف واحد للشؤون السياسية واثنين من موظفي الدعم فضلاً عن بعض تكاليف التشغيل من الميزانية العادية للأمم المتحدة في حين يتم تمويل المشاريع وموظفي المشاريع من خلال التبرعات.

٤ – وخلال فترة الإبلاغ، قام المركز الإقليمي بتنفيذ برنامج عمله في المجالات الرئيسية التالية: السلام والأمن؛ الأسلحة التقليدية بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ أسلحة الدمار الشامل؛ الإعلام والاتصال؛ والتعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى.

ثالثاً – أهداف وأنشطة المركز الإقليمي

٥ – يقدِّم المجلس المركز الإقليمي المساعدة، بناءً على الطلب، إلى الدول الأعضاء وإلى الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بتعزيز نزع السلاح والأمن في أفريقيا. كما يعمل المركز في إطار شراكة مع المؤسسات الأكاديمية/البحثية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامجه ومشاريعه إضافة إلى أنشطة أخرى تتصل بمسائل نزع السلاح والسلام والأمن. ونظراً للطابع المحدد لقضايا الأمن في أفريقيا ينصّب اهتمام ا لمركز

الإقليمي على الأنشطة المرتبطة بمكافحة التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وعلى إصلاح قوى الدفاع والأمن متوخياً في ذلك الأهداف المحددة المتمثلة في الحد من النزاعات المسلحة والعنف المسلح، فضلاً عن تطوير المؤسسات الفعالة والشاملة والمسؤولة في مجال الأمن. ويقدِّم المركز الدعم في تلك المجالات إلى الدول الأفريقية الأعضاء، وإلى المنظمات الحكومية الدولية من خلال بناء القدرات وتهيئة سُبل التدريب وتقديم المساعدة التقنية وإجراء البحوث وتقاسم المعلومات.

٦ - وللنهوض بالاستجابة إزاء طلبات المساعدة والدعم - وهي المجالات الرئيسية لولايته - اضطلع المركز الإقليمي بإعادة هيكلة برنامج عمله حيث تحوّل به من تركيز جغرافي إلى تركيز مواضيعي. وأدّى ذلك إلى أن أنشأ المركز الإقليمي خمسة برامج مواضيعية: برنامج السلام والأمن؛ وبرنامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وبرنامج الأسلحة التقليدية؛ وبرنامج أسلحة الدمار الشامل ثم برنامج البلد المضيف.

ألف - برنامج السلام والأمن

٧ - في إطار برنامج السلام والأمن اضطلع المركز الإقليمي بسبعة أنواع من الأنشطة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح قوى الأمن والدفاع وتعزيز حل المنازعات استجابة للطلبات المقدمة من الدول الأفريقية الأعضاء. وقد تلقى المركز الإقليمي ثمانية طلبات للمساعدة من حكومات توغو وجزر القمر ومالي (٢) ومن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بقضايا الأمن في وسط أفريقيا (٢) ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إضافة إلى الاتحاد الأفريقي. واستجاب المركز الإقليمي إلى الطلبات المختلفة من خلال القيام بعدد بلغ ٢٣ من الأنشطة الفنية التي شملت وضع الخطط الاستراتيجية ومدونات قواعد السلوك لقوى الدفاع والأمن، وتهيئة سُبل التدريب لقوى الأمن في مجالات التثقيف بشأن الأمور المدنية وحقوق الإنسان، وتعزيز الوعي الجنساني ضمن صفوف قوات الأمن مع تعزيز تدابير حل المنازعات ودعم إجراءات مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

وضع الخطط الاستراتيجية ومدونات قواعد السلوك لقوى الدفاع والأمن

٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ طلبت حكومة جزر القمر، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يضطلع المركز الإقليمي بنشاطين هما (أ) صياغة المبادئ التوجيهية لوضع خطة استراتيجية للشرطة الوطنية بما يساعد على كفالة الاتساق فيما بين قدرات ضباط

الشرطة فضلاً عن الواجبات التي يتعيَّن عليهم الاضطلاع بها في سياق ديمقراطي، و (ب) صياغة المبادئ التوجيهية من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك لقوى الدفاع والأمن.

٩ - وقد كفلت المبادئ التوجيهية للخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية طرح الأفكار الرئيسية لبيان مهمة الشرطة مع تحديد مجالات التركيز التي تحتاج إلى تحسين، ومن ذلك مثلاً التدريب المهني والمعدات والعلاقات مع المؤسسات الحكومية الأخرى. وشملت المبادئ التوجيهية التي وضعها المركز بالنسبة لمدونة قواعد السلوك لقوى الدفاع والأمن مقترحات محددة بشأن بيان المهمة لكل قوة أمنية إضافة إلى إجراءات تقسيم أوضح للعمل بين صفوفها.

دعم التدريب المهني لقوى الدفاع والأمن

١٠ - فيما يتصل بالانتخابات البرلمانية المرتقبة في توغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وبالجهود الدولية الرامية لبناء ديمقراطية أعمق في البلاد، طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توغو، من خلال تمويل من جانب المفوضية الأوروبية، إلى المركز الإقليمي تقديم المساعدة في تقييم الحالة الراهنة للتثقيف بشأن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان ضمن إطار مراكز التدريب للعناصر العسكرية وعناصر الشرطة، مع وضع دليل بشأن التثقيف بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان من أجل مراكز تدريب العناصر العسكرية والشرطة وتدريب المعلمين في قوى الشرطة على حفظ النظام ومنع نشوب العنف المسلح خلال الفترات الانتخابية. وقد بدأ المركز الإقليمي هذا المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

تعزيز الوعي الجنساني بين صفوف قوات الأمن

١١ - ما برح المركز الإقليمي ناشطاً كذلك في دعم الجهود الرامية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في توغو وفي تعزيز الوعي الجنساني على مستوى المنتديات الإقليمية التي تناقش إصلاح قطاع الأمن. وفي أوائل عام ٢٠١١، شارك المركز الإقليمي مسؤولي حكومة توغو وأعضاء المجتمع المدني في توغو في استهلال الجهود الرامية لوضع خطة عمل وطنية بشأن دور المرأة في توغو بهدف تعزيز الأمن وحل المنازعات بالطرق السلمية. وبفضل دعم ملموس من جانب المركز الإقليمي لقيت الخطة الوطنية موافقة من جانب مسؤولي الحكومة وأعضاء المجتمع المدني في توغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١٢ - وتدعو الخطة إلى المزيد من شمول النساء ضمن بعثات حفظ السلام وفي عمليات صنع القرار المتصلة بالسياسة الحكومية فضلاً عن تعزيز كفاءة المرأة في عمليات التفاوض وحل المنازعات. وقد استهل المركز الإقليمي أيضاً حملة للتوعية ترمي إلى تعزيز خطة العمل

الوطنية في توغو وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وأدّت جميع هذه الأنشطة، إلى زيادة عدد النساء المستخدَمات بين صفوف قوى الدفاع والأمن في توغو بما في ذلك عند مواقع المستوى الأعلى كما أوفدت توغو المزيد من النساء للمشاركة في بعثات حفظ السلام في الخارج.

تعزيز جهود حل المنازعات

١٣ - في معرض الاستجابة إزاء مصادمات زعزعة الأمن والمصادمات المسلحة في شمال مالي في أوائل عام ٢٠١٢، وبناءً على طلب حكومة مالي، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة في مالي ومن حكومة الدانمرك، اضطلع المركز الإقليمي ببعثة أوفدت إلى باماكو في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ لتقييم مشاكل انتشار الأسلحة واتصالها بحالة انعدام الأمن مع تحديد الحلول الممكن التوصل إليها. ونتيجة للبعثة، قام المركز الإقليمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتصميم مشروع يرمي إلى الوقوف على مبادرات السلام وتدابير بناء الثقة المختلفة التي أثبتت فعاليتها في مالي في الماضي، مع طرح المقترحات المتصلة بأنشطة برنامجية يتم تنفيذها في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح عملياً.

١٤ - وفيما يتصل بالحالة في منطقة الساحل، ففي آذار/مارس ٢٠١٢ قدَّم المركز الإقليمي خبراته من خلال تقاسم المعلومات والدروس المستفادة المتصلة بالجهود السابقة التي تم بذلها لإقرار السلام والمصالحة في المنطقة، إلى اجتماع خبراء الاتحاد الأفريقي المعني بالحالة في منطقة الساحل. وسعى الاجتماع للاتفاق على الإجراءات ذات الأولوية المتصلة بالأمن والدبلوماسية والجوانب الإنسانية فضلاً عن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والتنمية الطويلة الأجل إضافة إلى صياغة معالم خطة عمل شاملة.

دعم إجراءات مكافحة الإرهاب

١٥ - في أعقاب مشاركة المركز الإقليمي في اجتماع معقود للخبراء في أيار/مايو ٢٠١١ بشأن استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمناهضة الإرهاب، دأب المركز الإقليمي على زيادة مشاركته في الأنشطة الرامية إلى دعم الاتفاقات والتدريب لصالح ضباط إنفاذ القوانين فيما يتصل بمكافحة الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا. وفي منتصف أيار/مايو ٢٠١٢، شهدت داكار دورة تدريبية أتاحها المركز الإقليمي بشأن إدارة الحدود من أجل كبار مسؤولي إنفاذ القوانين من الدول الأعضاء في الجماعة المذكورة كجزء من دورة تتصل بمكافحة الإرهاب.

١٦ - وخلال الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، المعقود في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ساعد المركز الإقليمي دول وسط أفريقيا في وضع خارطة طريق تتعلق بالحرب ضد الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وترى خارطة الطريق أن هدفها الرئيسي يتمثل في تعزيز التعاون فيما بين الدوائر العسكرية والشرطية والجمركية في بلدان وسط أفريقيا. وبشكل خاص تدعو خارطة الطريق الحكومات إلى تدعيم دوائر الحدود البرية ودوائر الاستخبارات وإلى تأمين وتعزيز المراقبة المالية فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية ورصد منشأ وحركة الأموال وتحسين الرقابة على حيازة واستخدام الأسلحة بين بنود أخرى.

باء - برنامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٧ - في نطاق برنامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شارك المركز الإقليمي في أنشطة رامية إلى مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على تنفيذ الاتفاقات الدولية والإقليمية الرامية لمكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها. وهذه الأنشطة شملت: تدعيم الاتفاقات وخطط العمل؛ وبناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني بشأن الرقابة على الأسلحة الصغيرة والوقوف على التحديات المتصلة تحديداً بالسيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التقييمات الأساسية.

تدعيم الاتفاقات وخطط العمل

١٨ - ساعد المركز الإقليمي في وضع العديد من الاتفاقات وخطط العمل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على كل من المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وفي إطار اللجنة الدائمة التابعة للاتحاد الأفريقي للجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة، واصل المركز الإقليمي دعم جهود الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية مشتركة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إضافة إلى ما يتصل بذلك من خطة عمل من خلال إسداء المشورة الفنية بشأن الوثائق التي أصدرتها اللجنة التوجيهية المذكورة مع المساعدة على تنظيم الاجتماعات التي يتم على صعيدها مناقشة هذه القضايا. وفي اجتماع معقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في لومي، اتفق خبراء الدول الأعضاء الأفريقية الحكوميون التابعون للاتحاد الأفريقي على مشروع استراتيجية وخطة عمل. ويتمثل هدف هاتين الوثيقتين في تدعيم قدرة الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الإقليمية والاتحاد الأفريقي على تنفيذ التدابير المناهضة للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوزيعها والاتجار بها فضلاً عن تعزيز سُبل

التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بشأن هذه القضية. ومن المتوقع أن توافق الدول الأفريقية على الاستراتيجية وخطة العمل لدى انعقاد اجتماع قمة للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه.

١٩ - ومن أجل المواءمة بين النُهج المتبعة إزاء توسيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن نطاق غرب أفريقيا، قدّم المركز الإقليمي دعمه لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكوواس) من أجل نجاح اعتماد اتفاق جديد بشأن توسيم هذه النوعيات من الأسلحة في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأسدى المركز الإقليمي مشورته الفنية بشأن الجوانب الرئيسية إضافة إلى طرح مقترحات تتعلق بنص الاتفاق المذكور. وهذا الاتفاق الذي يتصل بالمعايير الجديدة والمدونات الفريدة التي تتصل بتوسيم وتقصّي مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء في الجماعة المذكورة أعلاه، يضع معايير أعلى بصورة طفيفة من تلك الواردة في الاتفاقات القائمة بأفريقيا التي تقضي بأن تضع الدول أعضاء الجماعة علامة على كل قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع تحديد الكيان المسؤول عن السلاح ذي الصلة ومن ذلك مثلاً الشرطة أو الجيش أو المدنيين. وعلى غرار اتفاقية جماعة الإيكوواس بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب الاتفاق كذلك أن تكفل الدول وضع العلامات الكلاسيكية والأمنية على كل واردات جديدة من هذه الأسلحة وكذلك على النوعيات الجديدة من تلك الأسلحة ''المنتجة صناعياً''. كما يعالج شروط التوسيم بالنسبة إلى الأسلحة النارية المنتجة حِرفياً. وحتى الآن فقد بدأت حكومات كل من توغو وغانا وكوت ديفوار ومالي تطبيق هذه المعايير الجديدة في توسيم أسلحتها ومن المتوقع أن لا يؤدي هذا التوسيم فقط إلى مجرد تيسير تتبع مسار الأسلحة المذكورة ولكنه سوف يسهم أيضاً في منع تحويلها من الترسانات الحكومية.

٢٠ - كذلك فما برح المركز الإقليمي مشاركاً في مساعدة اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في توغو على وضع واعتماد خطة عمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دعَّم المركز الإقليمي اللجنة الوطنية في رسم واعتماد خطة العمل الوطنية من خلال تنظيم حلقة عمل لاستعراض مشروع الخطة وتقديم مدخلات فنية تتصل بتعريفات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحرفية إنتاجها والجهود المبذولة على المستوى دون الإقليمي للتصدي للتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها. وفي نهاية حلقة العمل اتفق المشاركون على خطة نهائية تتمحور حول ١٠ مجالات للأولوية بما في ذلك بناء القدرات لصالح الفعاليات الرئيسية المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إضافة إلى تدعيم السياسات المتبعة والتدابير التشريعية والتنظيمية في هذا المجال. ومن بين البنود الأخرى فإن خطة العمل الوطنية توضح أن توغو تحتاج إلى استكمال إجراءاتها وضوابطها المتصلة بحفظ السجلات

وإجراءات التخزين والصادرات والواردات والنقل في هذا الصدد. ويدعِّم المركز الإقليمي اللجنة الوطنية في جهودها المبذولة لمعالجة هذه البنود ذات الأولوية.

بناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة

٢١ - في معرض الاستجابة إلى الطلبات الموجَّهة من الدول الأفريقية الأعضاء للتدريب على جوانب محددة من عمليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قام المركز الإقليمي أيضاً بتعزيز وتطوير نماذج تدريبية من أجل قوى الدفاع والأمن واللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والمجتمع المدني. وفي الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢ تلقى المركز الإقليمي طلبات محددة من جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وموزامبيق بشأن نطاق كامل من قضايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن ذلك مثلاً جمع الأسلحة وتحديد وتقصي مسار هذه الأسلحة وما يتصل بها من ذخائر ومراقبة النقل وإدارة المخزون والأمن والسلامة ووضع خطة العمل الوطنية وصياغة الاستراتيجيات الوطنية وإجراء البحوث بشأن مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما تمكّن المركز الإقليمي من بدء الأعمال المتصلة بالدورات التدريبية من أجل كل من كوت ديفوار وموزامبيق فالحاجة تدعو إلى المزيد من الأموال الإضافية لتلبية الطلبات المقدمة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢ - وفيما يتصل بجهود أكاديمية الشرطة في موزامبيق من أجل إصلاح عملياتها الشاملة في مجال المناهج الدراسية والتدريب، طلب برنامج الأمم المتحدة في موزامبيق إضافة إلى اللجنة الوطنية الموزامبيقية المعنية بالأسلحة الصغيرة إلى المركز الإقليمي وضع نماذج تدريبية عديدة تغطي مسألة مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وعلى أساس جانب من النماذج التدريبية التي وضعها مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام المركز الإقليمي في أفريقيا بوضع النماذج التالية: نظرة عامة على قضايا وشواغل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا بما في ذلك الصلات بينها وبين التنمية ونوع الجنس؛ وتحديد نوعية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من الذخائر والمتفجرات؛ والضوابط المعيارية المفروضة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما في ذلك عمليات النقل والتوسيم وحفظ السجلات والأفعال الجنائية والمصادرة والحيازة المدنية. وما أن يتم إدراج هذه المعلومات ضمن سياق التدريب المهني في أكاديمية الشرطة فلسوف تساعد ضباط الشرطة في التحديد السليم للأسلحة النارية بغرض التسجيل وتقصي المسار وإجراء التحقيقات الجنائية كما تساعدهم على تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية والوطنية التي تكافح الانتشار غير المشروع لهذه النوعيات من الأسلحة.

٢٣ - وفي أوائل عام ٢٠١٢ تلقى المركز الإقليمي طلباً من اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في كوت ديفوار لتقديم التدريب بشأن قضايا عديدة في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لصالح اللجنة وقوى الدفاع والأمن والمجتمع المدني. وابتداءً من حزيران/يونيه ٢٠١٢ بدأ المركز الإقليمي، بدعم من حكومات أستراليا وألمانيا واليابان، في وضع النماذج التدريبية بشأن: الأمن البشري والمجتمعي؛ وتحديد نوعية الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وما يتصل بها من ذخائر ومتفجرات؛ والضوابط المعيارية المفروضة على الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة بما في ذلك ما يتصل بعمليات الصادرات والواردات والنقل والحدود والوساطة والتوسيم وحفظ السجلات والأفعال الجنائية وحالات المصادرة والحيازة المدنية والإنتاج غير المشروع والتدابير العملية لنزع السلاح؛ ثم إدارة المخزون وتدميره فضلاً عن دور المجتمع المدني في نزع السلاح عملياً وتقنيات البحوث المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويشمل التدريب المتعلق بإدارة المخزون تقييماً ذاتياً موجَّهاً للعديد من الأسلحة الدفاعية ومستودعات الذخيرة.

الوقوف على التحديات المحددة في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التقديرات الأساسية

٢٤ - ما زال الأمر ينطوي على ثغرات واسعة في المعلومات المتصلة بطابع ونطاق عمليات الاتجار في الأسلحة الصغيرة الخفيفة في أفريقيا. وفيما زادت المعلومات بشأن هذه القضايا في السنوات العشر الأخيرة بفضل الاتفاقات الدولية والإقليمية وتدابير الحد من تلك الأسلحة، إلاّ أن البيانات الحالية والشاملة بشأن أمور من قبيل حالات القتل باستخدام الأسلحة النارية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة والقوانين والسياسات الوطنية الرامية إلى مراقبة تلك الأسلحة شحيحة للغاية. ولوضع مشاريع أكثر تحديداً وفعالية وتستهدف الحد من الاتجار غير المشروع في تلك الأسلحة وإساءة استخدامها، قام المركز الإقليمي، بناءً على طلب الدول الأفريقية الأعضاء، وفي شراكة مع منظمات المجتمع المدني، ببدء العديد من المشاريع خلال فترة الإبلاغ في محاولة لردم هذه الثغرات.

٢٥ - وفي هذا السياق قام المركز الإقليمي، بالتعاون مع شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية الكونغو وبدعم من حكومة أستراليا، ببدء دراسة مقارنة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لتقييم القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية المتصلة بتصدير واستيراد ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات الوساطة بشأنها في جمهورية الكونغو على أساس المعايير الدولية والإقليمية. ولسوف يشمل هذا التقييم استعراضاً لقدرات التنسيق على مستوى الحكومة والمستويات الوطنية من أجل

مراقبة هذه الأسلحة، كما تشمل الدراسة فحصاً لمعايير السلامة والأمن في عدد كبير من مستودعات الأسلحة في جمهورية الكونغو. ومن المتوقع للدراسة الأساسية أن ترسي الركائز التي يستند إليها اتخاذ إجراءات تنفيذية علاجية تتصل بالحد من الأسلحة في البلد المذكور.

٢٦ - وعلى غرار المشاريع التي أنجزها المركز الإقليمي في الماضي لصالح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طلبت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى المركز في آذار/مارس ٢٠١١ تقديم الدعم لتنفيذ اتفاقية كينشاسا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي الاتفاقية التي ساعد المركز على وضعها في عام ٢٠١٠. وفي أيار/مايو ٢٠١٢ بدأ المركز الإقليمي العمل بشأن المشروع المذكور متوخياً الأهداف التالية: وضع دليل لمواءمة القوانين الوطنية لدول وسط أفريقيا من أجل مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ واستحداث منهج دراسي ودليل للتدريب لصالح قوى الدفاع والأمن واللجان الوطنية، بشأن ضوابط مراقبة الأسلحة المذكورة أعلاه وترجمة ''الدليل العملي لاتفاقية كينشاسا للبرلمانيين'' إلى الإسبانية والإنكليزية.

٢٧ - وبالتعاون مع منظمة فريدريش إيبرت ستيفتونج، بدأ المركز الإقليمي أيضاً مشروعاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لتقييم طابع ونطاق عمليات الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سواءً على مستوى كل من بنن وتوغو وغانا ونيجيريا أو فيما بينها. وتستهدف هذه الدراسة خمس غايات هي: تحديد مصدر الأسلحة ونوعيات المتّجِرين بها؛ والوقوف على طرق الاتجار إضافة إلى تقدير لتدفق الأسلحة؛ استكشاف المخابئ غير المشروعة للأسلحة؛ وتقييم الإنتاج المحلي من الأسلحة وطرح التوصيات اللازمة. وللمساعدة على بناء قدرات الباحثين المحليين بشأن قضايا مراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة قام المركز الإقليمي، إضافة إلى منظمة فريدريش إيبرت ستيفتونج، باستخدام أربعة استشاريين للعمل بوصفهم كبار الباحثين في هذا المضمار. و لم يتم بعد إنجاز الدراسة، كما أن البحوث المتصلة بتدفق الأسلحة، سواء على مستوى تلك البلدان أو في داخلها، فضلاً عن التفاصيل المتصلة بالمخابئ غير المشروعة للأسلحة ما زالت جارية. وما أن ينتهي البحث في هذا المجال بحلول تموز/يوليه ٢٠١٢ فلسوف يقوم كل من المركز الإقليمي والمنظمة المذكورة أعلاه بوضع المشاريع الرامية إلى التصدي لبعض المشاكل الرئيسية المتصلة بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

جيم - برنامج الأسلحة التقليدية

٢٨ - فيما تشرع الأمم المتحدة في بدء المفاوضات في تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة بما يؤدي إلى تحسين تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية،

فإن برنامج المركز الإقليمي المتصل بالأسلحة التقليدية باشر أنشطة مهمة متنوعة دعماً لهذه العملية، وكان محور تركيز تلك الأنشطة ينصبّ على مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على اتخاذ موقف مشترك بشأن المعاهدة لزيادة معارف تلك الدول الأفريقية بشأن جوانب المعاهدة المقترحة وإتاحة الفرص لإدارة الحوار والمناقشة حول القضايا ذات الصلة.

بناء مواقف مشتركة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة

٢٩ - بعد اتخاذ مواقف مشتركة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في غرب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي دول وسط أفريقيا في آذار/مارس ٢٠١١ قام المركز الإقليمي بتزويد الاتحاد الأفريقي بالدعم التقني للمساعدة على إيجاد موقف أفريقي مشترك بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وقام المركز، بصورة خاصة، بوضع وثيقة عمل في الموضوع وساعد على تنظيم اجتماع للخبراء الحكوميين الأفريقيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في لومي لمساعدة البلدان على الاتفاق على موقف موحَّد، وأدّى الاجتماع إلى إقرار موقف موحَّد مشترك بشأن معاهدة تجارة الأسلحة ومن المتوقع مواصلة مناقشته على مستوى العديد من أجهزة الاتحاد الأفريقي.

تعزيز المعرفة والحوار بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في أفريقيا

٣٠ - قدّم المركز الإقليمي أيضاً دعمه لجهود الدول الأفريقية لمواصلة المناقشة المسبقة لمعاهدة تجارة الأسلحة قبل مفاوضات تموز/يوليه في نيويورك. وفي شراكة مع الاتحاد الأفريقي وشبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة وبدعم مالي من حكومة استراليا، شارك المركز الإقليمي في تنظيم مشاورة لجميع الدول الأفريقية عقدت في أديس أبابا يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو لمناقشة عناصر المعاهدة المرتقبة. وضم الاجتماع على صعيد واحد ٤٩ من الدول أعضاء الأمم المتحدة من أفريقيا إضافة إلى ٦ منظمات أفريقية للمجتمع المدني. وقد أسهم الاجتماع إسهاماً ملحوظاً في توفير المعرفة الفنية للدول الأفريقية بشأن الجوانب الرئيسية من المعاهدة بحيث هيأ منتدى للدول الأفريقية من أجل وضع استراتيجيات التنسيق للمفاوضات المرتقبة في تموز/يوليه. وخلال الاجتماع قدَّم المركز الإقليمي عرضاً بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأفريقية في تنفيذ الاتفاقات المماثلة المتصلة بالحد من الأسلحة.

٣١ - كما شارك المركز الإقليمي في عدة اجتماعات نظمتها المؤسسات الشريكة لدعم عملية معاهدة تجارة الأسلحة. ففي آذار/مارس ٢٠١٢ شهد المركز الإقليمي اجتماعاً في نيروبي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من أجل دول شرق ووسط أفريقيا

تحت عنوان دعم مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة عن طريق المناقشات الإقليمية وتقاسم الخبرات. وفي الاجتماع المذكور قدَّم المركز عرضين بشأن الجوانب المتصلة بعملية معاهدة تجارة الأسلحة وآليات الأمم المتحدة في مجال شفافية الأسلحة. وفي اجتماع عقد في كيغالي، رواندا في أوائل أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن المعاهدة المذكورة وقامت بتنظيمه لجنة الصليب الأحمر الدولية، قدَّم المركز الإقليمي كذلك عرضاً بشأن القضايا المتصلة التي جرت مناقشتها في اجتماعات اللجنة التحضيرية بخصوص معاهدة تجارة الأسلحة في نيويورك. وأخيراً قدَّم المركز الدعم إلى معهد دراسات الأمن (جنوب أفريقيا) خلال عملية اضطلاع المعهد بوضع ''مجموعة الأدوات اللازمة'' المتصلة بمعاهدة تجارة الأسلحة بهدف طرح أدلة أساسية سريعة بشأن هذه المسألة.

دال – برنامج أسلحة الدمار الشامل

٣٢ – كان المركز الإقليمي ناشطاً في المناقشات التي دارت مع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة بشأن بناء قدرات الدول الأفريقية لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي أوائل آذار/مارس ٢٠١٢، قدَّم المركز الإقليمي عرضاً عن تدعيم القدرات في مؤتمر عنوانه أفريقيا ونظام عدم الانتشار النووي وقد تم تنظيمه بواسطة ولتون بارك (المملكة المتحدة) ومعهد دراسات الأمن (جنوب أفريقيا). كما كان المركز الإقليمي ناشطاً في استعراض سُبل دعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وسُبل إطلاقها. وبالتشاور مع اللجنة المنشأة، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومع فرع أسلحة الدمار الشامل التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزاع السلاح في نيويورك، يواصل المركز الإقليمي استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتدعيم قدرات الدول الأفريقية الأعضاء في تنفيذها للقرار المذكور، كما ينصبّ التركيز على إجراءات إنفاذ القوانين وعمليات مراقبة الحدود والإبلاغ مما يشكل في مجمله بعض المجالات الرئيسية من المساعدة التي تطلبها الدول الأفريقية.

هاء – الإعلام والاتصال

٣٣ – في جهد يرمي إلى زيادة أهميته وتحسين قدرته على التواصل الإعلامي والتفاعل مع عملائه ومع الجمهور بشكل عام، وضع المركز الإقليمي استراتيجية جديدة في مجال الاتصال وتشمل إعادة تصميم موقعه الشبكي (www.unrec.org) ورسالته الإخبارية الإلكترونية الصادرة مرتين شهرياً UNREC FOCUS. أما الموقع الشبكي الصادر بالإنكليزية والفرنسية فيقدِّم جوانب تفاعلية ومعلومات بشأن خبرة المركز الإقليمي والمشاريع الراهنة فيما تضم الرسالة الإخبارية المذكورة أعلاه أكثر من ١ ٠٠٠ من المشتركين وهي تتقاسم المعلومات

عن إنجازات المركز الإقليمي إضافة إلى التطورات الأخرى المتصلة بالسلام والأمن ونزع السلاح سواءً في أفريقيا أو على مستوى الأمم المتحدة.

٣٤ - كما واصل المركز الإقليمي تعزيز فعاليات نزع السلاح في أفريقيا. وفي إطار أسبوع نزع السلاح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عقد فعاليتين في لومي وهما حلقة نقاشية عن جهود ضوابط مراقبة الأسلحة في أفريقيا للجمهور المحلي ووسائل الإعلام، إضافة إلى معرض ومناقشة في توغو بشأن الأعمال الفنية المتصلة بمواضيع نزع السلاح حيث عرض العديد من الفنانين رسوماتهم وقدموا أغانيهم ورقصاتهم المتصلة بموضوع نزع السلاح. وابتداءً من آذار/مارس ٢٠١٢ كان المركز الإقليمي ناشطاً كذلك في تعزيز مسابقة ''الفن من أجل السلام'' التي انطلقت في نيويورك من خلال مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتشجيع الشباب على إبداع الأعمال الفنية المتصلة بقضايا السلام ونزع السلاح.

واو - التعاون والشراكات مع الدول الأعضاء ومع المنظمات وسائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية

٣٥ - خلال فترة الإبلاغ واصل المركز الإقليمي العمل بصورة وثيقة للغاية مع الدول الأفريقية الأعضاء محافظاً على التواصل معها من خلال الزيارات والمراسلات المنتظمة بشأن القضايا المحددة للمساعدة التقنية. وقد أصدر مدير المركز الإقليمي رسائل بالمعلومات إلى الحكومات الأفريقية عن أنشطة المركز الإقليمي ومشاريعه واحتياجاته من الموارد. وتيسيراً للتعاون وتعزيزاً لتنفيذ الخدمات المقدَّمة إلى الدول الأعضاء، طلب المركز الإقليمي إلى الحكومات الأفريقية أن تقوم، على مستوى وزارات الخارجية في كل منها، بتعيين جهة اتصال مع المركز الإقليمي وأدّى ذلك إلى تعزيز التواصل بشأن المسائل العملية بين المركز الإقليمي والحكومات التي قامت بتعيين مثل هؤلاء الموظفين.

٣٦ - وخلال فترة الإبلاغ، تم تنظيم ٢٣ من الأنشطة والمشاريع الفنية مع المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى مركز المراقب الدائم الذي يتمتع به المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لدى الاتحاد الأفريقي، ومذكرات التفاهم المعمول بها التي تربطه مع كثير من المؤسسات، فقد تم خلال فترة الإبلاغ هذه بدء اتفاقات جديدة للتعاون من خلال تبادل الرسائل واتفاقات التمويل ومذكرات التفاهم مع إثيوبيا وأستراليا وألمانيا (من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، ومنظمة فريدريش إيبرت ستيفتونج، ولجنة الاتحاد الأفريقي ومعهد دراسات الأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جزر القمر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توغو،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مالي. وقد عملت بوصفها أُطراً للعمل بالنسبة للكثير من الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال فترة الإبلاغ هذه على النحو الوارد تفصيلاً في الفقرات السابقة.

٣٧ - على أن التعاون لم يقتصر فقط على تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة ولكنه امتد إلى حيث المشاركة في الفعاليات التي أقامتها المؤسسات الشريكة. وتلقى المركز الدعوة من جانب الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا فشارك المركز في الاجتماع التاسع لرؤساء وكالات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا في داكار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد تدارس الاجتماع مشكلة زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الحدود باتحاد نهر مانو (سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا) وناقش الطرائق الكفيلة بحشد جهود الأطراف المعنية ذات الصلة من أجل استحداث استراتيجية وخطة عمل مع مناقشة أثر الأزمة الليبية على الحالة في منطقة الساحل. كما قام الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا بزيارة مقر المركز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لمناقشة طرق تدعيم شراكة المركز مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٣٨ - وبوصفه عضواً في اللجنة التوجيهية لمشروع التدريب في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمركز كوفي عنان الدولي للتدريب في مجال حفظ السلام في أكرا، يشارك المركز الإقليمي بانتظام في اجتماعات اللجنة المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك تتم زيارات عمل لتبادل المعلومات واستكشاف آفاق البرامج المشتركة المتعلقة بالقضايا المحددة فيما يتصل بإصلاح قطاع نزع السلاح والأمن خلال سياق فترة الإبلاغ هذه. وفي آذار/مارس ٢٠١٢ شارك المركز في الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية التابعة لمركز كوفي عنان المذكور أعلاه في أكرا حيث تبادل أعضاؤه الآراء بشأن القضايا الناشئة المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، وتم استعراض برنامج التدريب الإقليمي لعام ٢٠١٢ في مجال الأسلحة المذكورة مع النظر في الاقتراحات العملية المطروحة لإقرار وتنفيذ الدورات التدريبية.

٣٩ - كما واصل المركز الإقليمي زيادة مشاركته مع معهد دراسات الأمن. وبالإضافة إلى مساعدته في مشروع وضع مجموعة أدوات لصالح الدول الأفريقية الأعضاء بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، شارك المركز الإقليمي في مؤتمر عن تنفيذ الجزاءات: الآفاق والمشكلات وقد نظّمه المعهد المذكور إلى جانب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وعقد في نيروبي في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد ناقش المشاركون في الاجتماع التحديات الناشئة في تطبيق الجزاءات

على جمهورية إيران الإسلامية فضلاً عن طرائق تمويل ونقل الأسلحة بما ينتهك نُظم الجزاءات.

رابعاً – الحالة التشغيلية للمركز

ألف – الحالة المالية

٤٠ – عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي، تم إنشاء المركز على أساس الموارد القائمة والتبرعات. وفي عام ٢٠١١ تلقى المركز الإقليمي تبرعات من حكومة توغو ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق بمبلغ ٧٦٤ ٧٨ دولار، وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ تلقى الصندوق الاستئماني كذلك تبرعات من حكومة أستراليا بمبلغ ١٤١ ٣٢١ دولار. وترد في هذا التقرير المعلومات بشأن وضع الصندوق الاستئماني للمركز من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤١ – ويود الأمين العام الإعراب عن امتنانه لحكومات تلك البلدان على تبرعاتها ولحكومة فنلندا على دعمها تكلفة عنصر واحد من متطوعي الأمم المتحدة في المركز الإقليمي، كما يود الأمين العام توجيه الشكر إلى حكومات أستراليا والدانمرك وألمانيا واليابان ومكاتب الأمم المتحدة في توغو وجزر القمر وجمهورية الكونغو وموزامبيق، واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في كوت ديفوار، وشبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة ومنظمة فريدريش إيبرت ستيفتونغ على مشاركتهم ودعمهم أنشطة المركز الإقليمي خلال فترة الإبلاغ.

باء – الموظفون

٤٢ – خلال فترة الإبلاغ لم يطرأ تغيير على الموظفين المدعومين من خلال الميزانية العادية وهم مدير (ف–٥) وموظف شؤون سياسية (ف–٣) ومساعد إداري ومالي أقدم (خ ع–٧) إضافة إلى مساعد إعلامي (خ ع–٦).

٤٣ – وبالإضافة إلى الموظفين الموضحين أعلاه، قام المركز الإقليمي، بتوظيف عنصر واحد من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين بوصفه خبيراً في إصلاح قطاع الأمن وقد اضطلع بواجباته في أيار/مايو ٢٠١٢. ويضم المركز الإقليمي تسعة موظفين ممولين من موارد خارج الميزانية، وقد أفاد المركز الإقليمي من مساهمات المتدربين الداخليين الذين قام معظمهم بإجراء بحوث وأنشطة دعم للمشاريع.

خامساً – الخلاصة

٤٤ – خلال فترة الإبلاغ نجح المركز الإقليمي في دعم مبادرات نزع السلاح والأمن والسلام لدى الدول الأعضاء وتعاون مع شركاء جُدد. كما قام المركز الإقليمي بتعزيز دوره على الصعيد القاري فأنشأ شبكات وشراكات سواء على مستوى القارة الأفريقية بأسرها أو على صعيد المناطق دون الإقليمية في أفريقيا.

٤٥ – وفضلاً عن ذلك فقد أفاد المركز الإقليمي من أوجه التآزر التي أنشأها مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومن خلال الشراكات التي احتفظ بها مع مختلف المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى. وساعد هذا النهج عبر السنوات على تطوير شبكة موسَّعة من الخبرات في ميدان نزع السلاح والسلام والأمن. كما أن قدرة المركز الإقليمي على التنسيق مع المؤسسات الأخرى والبناء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لدى المراكز الإقليمية الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي آسيا والمحيط الهادئ أثبتت جدواها بالنسبة لنموه المؤسسي. وهذه الاتجاهات سوف تستمر كجزء من النهج الجديد للمركز الإقليمي الذي يستهدف تعظيم الموارد والخبرات من خلال التعاون والتفاعل المثمر بين التجارب المختلفة.

٤٦ – وفيما تزداد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية في أفريقيا على سُبل التعاون التقني وتقديم المساعدة وتقاسم الخبرات، إلاّ أن الحاجة تدعو إلى أن يتوازى معها إتاحة التمويل الملائم والمستدام. وقد قام المركز الإقليمي بوضع استراتيجية لجمع الأموال وإنشاء حافظة بمقترحات المشاريع الجديدة بما يكفل الاستدامة المالية للأنشطة التي يضطلع بها. وتستند مقترحات المشاريع إلى الطلبات الواردة للمساعدة وإلى إمعان في تأمل الحقائق المجسَّدة على الأرض: التصدي لتحديات تنفيذ الصكوك والمعايير القانونية في مجال نزع السلاح؛ وبناء قدرات مسؤولي إنفاذ القوانين؛ وتدعيم المجتمع المدني، ومواءمة التشريعات وبناء قدرات الهيئات التشريعية والحد من العنف المسلح وجمع الأسلحة في المجتمعات التي تعاني من الهشاشة. ويود الأمين العام أن يشجع الدول الأعضاء والمانحين الآخرين على تقديم التبرعات المالية بما يتيح للمركز الإقليمي مواصلة العمليات التي يضطلع بها.

المرفق

وضع الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعام ٢٠١١

(بدولارات الولايات المتحدة)

الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	٢١٩ ٨٧٧
الإيرادات	
التبرعات	٣٧ ٦٣٣
الأموال الواردة بموجب الترتيبات المتخذة فيما بين المنظمات	٤١ ١٣١
إيرادات الفائدة	٥ ٩٣٨
إيرادات أخرى	٢٥ ٠٠٨[أ]
الإيرادات الإجمالية	**١٠٩ ٧١٠**
النفقات	١٥٨ ٠٦٨
تكاليف دعم البرامج	٢٠ ٥٤٩
النفقات الإجمالية	**١٧٨ ٦١٧**
الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	**١٥٠ ٩٧٠**[ب]

ملاحظة: هذه المعلومات تستند إلى بيان الإيرادات والنفقات لعام ٢٠١١. وخلال الفترة وردت مساهمات بلغ إجماليها ٧٦٤ ٧٨ دولاراً من: حكومة توغو (٦٣٣ ٣٧ دولاراً) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موزامبيق (١٣١ ٤١ دولاراً).

خلال الفترة ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وردت مساهمة إضافية بلغ إجماليها ١٤١ ٣٢١ دولاراً من حكومة أستراليا.

(أ) المجموع الإجمالي البالغ ٠٠٨ ٢٥ دولاراً يشمل سداد نفقات الفترة السابقة.

(ب) يتألف من الاحتياطيات ورصيد الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إضافة إلى الإيرادات الواردة خلال عام ٢٠١١ ناقصاً النفقات المتكبدة خلال السنة.